اقتصاد

مصير خط الغاز الجزائري ـ الإسباني

الجزائر ـ **حمزة كحال**

علمت «العربي الجديد» من مصدر حكومي أن «الجزائر لا تنوي ولم تفكر في توقيف ضخ الغاز نحو إسبانيا عبر التراب المغربي، لكنها تسعى لإيجاد سبل أخرى لحماية أمنها وأمن أسواقها». وأضاف المصدر: «لا نتخوف من القرار المغربي حول خط الغاز، إن مُدّد العقد فسنستفيد جميعا وإن قُرر العكس فسيكون المغرب الخاسر الوحيد». وتوصّل مجمع «سوناطراك» النفطي الجزائري إلى اتفاق مع شركة الطاقة الإسبانية «ناتورجي» على تشغيل القدرات الإضافية لنقل الغاز عبر أنبوب «ميدغاز» اعتبارا من الخريف المقبل، بكميات تصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنويا، تحسبا لسيناريو عدم تجديد المغرب عقد أنبوب «المغرب العربي-أوروبا» الذي يمر عبر أراضيه.

ويأتي هذا التقارب الجزائري الإسباني في وقت يضع المغرب فيه شروطه أمام تجديد تراخيص تدفق الغاز الجزائري عبر المغرب. وأمام المغرب مهلة حتى أكتوبر/ تشرين الأول للتوصل إلى اتفاق مع شركة الغاز، وهو تاريخ نهاية عقد الأنبوب المغاربي الأوروبي. ونص الاتفاق بين الطرفين الجزائري والإسباني على زيادة قدرة خط أنابيب «ميدغاز»، الذي يربط مدينة بني صاف بولاية عين تيموشنت (غرب الجزائر) مباشرة بأميرية جنوبي المملكة الإسبانية، بواقع 25 في المائة لتتجاوز قدراته السنوية لنقل الغاز 10 مليارات متر مكعب، اعتبارا من الربع الرابع من السنة الحالية. ورأى خبير الطاقة ووزير الطاقة الأسبق عبد المجيد عطار أن «الأهم بالنسبة للجزائر هو تجاوزها امتحان تجديد عقود الغاز مع إسبانيا وإطاليا وحتى فرنسا، وفي حال تنصل المغرب من الاتفاق، فسيخسر إتاوات مرور الغاز عبر أراضيها». ويساهم أنبوب الغاز الجزائري- الإسباني المار عبر المغرب في توفير جزء من إنتاج الكهرباء المغربي عبر محطتين حراريتين، حيث تعتبران المحطتين الوحيدتين اللتين تستعملان الغاز، بينما تستعمل المحطات الأخرى الفحم، «ما يعني أنه في حال توقف أنبوب الغاز ، يتوجب البحث عن موردين آخرين للغاز»، وفق عطار. ويتوقع المتحدث نفسه في حديث لـ «العربي الجديد» أن «يُمدد العقد حسب المعطيات المتوفرة، رغم أن الجزائر أمنت بنسبة كبيرة إمداداتها للضفة الجنوبية من القارة الأوروبية».

ويمتد أنبوب الغاز، الذي شرع العمل به في 1996، على مسافة 1300 كيلومتر، حيث ينطلق من حاسي الرمل جنوب الجزائر، ويعبر 540 كيلومترا في الأراضي المغربية، قبل أن يواصل مساره، البحري والبري، إلى قرطبة في إسبانيا. وسبق للرئيس المدير العام لشركة سوناطراك توفيق حكار أن صرح، قبل أسابيع، بأنه إذا كان هناك طلب جديد على الغاز عبر هذا الأنبوب فستكون هناك محادثات، وشدد على أن سوناطراك مستعدة لتلبية الطلب الإسباني حتى لو كانت هناك زيادة في الكميات، خصوصا أن أنبوب ميدغاز صار بإمكانه نقل 10,5 مليارات متر مكعب سنويا. وحسب بيان «ناتورجي»، فإنه بعد عقد من بداية تشغيل أنبوب «ميدغاز» باستثمار أولي بلغ مليار دولار، تم تعزيز وزيادة قدرات نقل هذا الأنبوب لضمان أمن الإمدادات إلى إسبانيا باعتباره بنية أساسية لنقل الغاز الطبيعي.

رقم قياسي لصادرات السيارات الصينية

سجّلت صادرات الصين من السيارات في يونيو/ حزيران الماضي، رقما قياسيا بفضل التعافي المتزايد في السوق العالمية، وفق ما أظهرت بيانات الصناعة. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، صدرت شركات صناعة السيارات الصينية ما إجماليه 158 ألف سيارة خلال الشهر الماضي، بزيادة 1,5 مرة على أساس سنوي، وزيادة بنسبة 5 في المائة عن شهر مايو/ أيار. وأظهرت بيانات الجمعية أن سيارات الطاقة الجديدة ساهمت بنسبة 11 في المائة من إجمالي الصادرات في يونيو. وفي النصف الأول من العام الجاري، تم تصدير ما إجماليه 828 ألف سيارة، بزيادة 1,1 مرة على أساس سنوي. وارتفعت مبيعات السيارات في الصين بنسبة 25,6 في المائة على أساس سنوي، لتتجاوز 12,89 مليون وحدة خلال النصف الأول من عام 2021.

(Getty)

لقطات

دعم حكومي لأضاحي القطريين

تشهد سوق المواشي في قطر إقبالا من المواطنين والمقيمين، لشراء اضحية العيد، وسط توفر اصناف متنوعة من الخراف والابقار والجمال.

و تؤكد شركة «ودام الغذائية»، المورد الرئيسي للحوم في البلاد، عن استعدادها لموسم عيد الاضحى، و توفيرها لجميع انواع الاضاحي، لتلبية احتياجات السوق المحلي.

وكذلك رفع درجة الاستعداد والتشغيل في مقاصب الشركة ومنشآتها إلى الدرجة القصوى، ة موقعا لاستلام الاضاحي المدعومة، التي تدخل ضمن مبادرة وزارة التجارة والصناعة التي تدعم سنويا اسعار الاضاحي للقطريين.

إيران والعراق يتطلعان لتعزيز التعاون الزراعي

أعلن رئيس منظمة الجهاد الزراعي في جنوب كرمان الإيرانية، سعيد برخوري، انه تباحث مع التجار العراقيين بشأن تعزيز التعاون الزراعي وعقد اتفاقيات في هذا المجال. واشار برخوري إلى زيارة الوفد التجاري العراقي في الايام الاخيرة الى ايران، وقال إنها تمت بهدف تعزيز التعاون الزراعي. واوضح برخوري انه تم في الاجتماع مع الوفد العراقي إيضاح القدرات الزراعية لمنطقة جنوب كرمان، وكذلك مناقشة و تبادل موضوع الرسوم الجمركية على الصادرات. وحسب وكالة الانباء الإيرانية (ارنا)، يتم إنتاج خمسة ملايين طن من المنتجات الزراعية سنويا في سبع مدن جنوبية في محافظة كرمان، حيث تعتبر كرمان احد الاقطاب الزراعية في البلاد.

رينو سامسونغ موتورز تعلّق إنتاجها في بوسان

قالت شركة رينو سامسونغ موتورز، أمس الأحد، إنها ستعلّق مؤقتًا الإنتاج في مصنعها في مدينة بوسان الساحلية جنوب شرق البلاد، بسبب نقص رقائق السيارات. وستغلق رينو سامسونغ موتورز مصنعها في بوسان، على بعد 453 كيلومترًا جنوبي شرق سيول، بدءا من اليوم الاثنين لمدة يومين. ستكون هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها إغلاق مصنع رينو سامسونغ بسبب نقص الرقائق، على الرغم من ان الشركات المنافسة، مثل هيونداي موتور وكيا وجي إم كوريا اوقفت او خفضت إنتاجها هذا العام. واكد مسؤول في الشركة ان «تعليق الإنتاج يعزى إلى تداعيات النقص المطول في الرقائق على المستوى العالمي».

السعودية تتصدر دول الخليج في حيازة السندات الأميركية

لندن ـ **العربي الجديد**

واصلت السعودية تصدّرها لدول الخليج في حيازة السندات الأميركية طويلة الأجل، رغم تراجع إيراداتها النفطية على خلفية تفشي وباء كورونا. ويأتي ذلك وسط صعود استثمارات هذه الدول في أدوات الدين الأميركية، سواء كانت أذونا أو سندات بنسبة 4% على أساس شهري، في مايو/أيار الماضي، لتصل قيمتها إلى 243,8 مليار دولار، مقابل 234,5 ملياراً حتى إبريل/نيسان الماضي. وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية الصادرة أول من أمس السبت، استمرار صدارة السعودية لدول الخليج في حيازة السندات الأميركية، رغم تراجع ما تحوزه إلى 127,3 مليار دولار حتى نهاية مايو، مقابل 130,3 مليار دولار حتى نهاية إبريل. وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية، بإجمالي استثمارات بلغ 57,3 مليار دولار، في مايو، مقارنة بـ43,7 مليار دولار في الشهر السابق له، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بإجمالي 45,9 مليار دولار، وسلطنة عُمان بـ5,4 مليارات دولار، وتذيلت البحرين القائمة بـ828 مليون دولار.

وبالنسبة لقطر، انخفضت حيازتها من السندات الأميركية في مايو بنسبة 17,6% إلى 7,05 مليارات دولار، وفقاً للخزانة الأميركية. وتظهر بيانات مصرف قطر المركزي لشهر يونيو الماضي زيادة قطر حيازتها من السندات والأذون الأجنبية بنسبة 13% إلى نحو 25,4 مليار دولار، ما يمثل نحو 62% من إجمالي الاحتياطات الرسمية، و45% من الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لدى المصرف. وتصدرت اليابان حائزي السندات بـ1,266 تريليون دولار في مايو، مقابل 1,277 تريليون في إبريل، وفي المرتبة الثانية حلت الصين بـ1,078 تريليون دولار مقارنة بـ1,096 تريليون.

وكانت الصين أكبر مستثمر في سندات الخزانة الأميركية على مدى سنوات، إلّا أنّ اليابان تفوقت عليها اعتبارا من يونيو/حزيران 2019، بعدما عصفت حرب تجارية بالعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. في المركز الثالث، جاءت المملكة المتحدة باستثمارات 467,7 مليار دولار في مايو، مقابل 431,8 ملياراً في إبريل، ثم أيرلندا بـ304,9 مليارات دولار. وكانت بيانات رسمية سابقة، أكدت تراجع إجمالي قيمة الاستثمارات العالمية في أدوات الدين الأميركية حتى نهاية فبراير/شباط الماضي بنسبة 0,3% إلى 7,099 تريليونات دولار، مقابل 7,12 تريليونات في الشهر السابق له.

اتفقت «أوبك+» فهل تتفق الرياض وأبوظبي؟

مصطفى عبد السلام

أمس، تم طيّ الخلافات بين كبار المنتجين للنفط، وحسم النزاعات الحادة المتعلقة بتحديد سقف الإنتاج، فقد وافق اجتماع «أوبك+» على زيادة خط الأساس لعدد من الدول، مثلاً تمت زيادة حصة الإمارات إلى 3,5 ملايين برميل يومياً، والعراق والكويت 150 ألف برميل، والسعودية وروسيا بواقع 500 ألف برميل، بدءاً من مايو/ أيار 2022.

اتفاق «أوبك+» يعني ضمنياً طيّ الخلافات بين السعودية والإمارات داخل التحالف، وهي الخلافات التي ظهرت للعلن خلال الأيام الماضية وأفشلت الاجتماعات المتتالية وأربكت أسواق النفط والأسعار.

لكن، هل طيّ خلافات السعودية والإمارات داخل التحالف يعني طيّ الخلافات الاقتصادية الأخرى التي تعمقت مؤخرا، خصوصاً أنّه صاحبها اتخاذ السعودية إجراءات عنيفة بحق الاقتصاد الإماراتي استهدفت قطاعاته الحيوية مثل الصادرات والسياحة والاستثمار المباشر والمناطق الحرة، كما استهدفت خطة تحول الإمارات إلى سوق لترويج المنتجات الإسرائيلية ومعبراً لأسواق المنطقة؟

في تقديري، فإنّ الخلافات بين الدولتين الخليجيتين ستتعمق أكثر، ليس فقط لأسباب سياسية تتعلق بتباين وجهات النظر في ملفات إقليمية عدة، منها اليمن، والمصالحة الخليجية، وسورية، ومستوى التطبيع مع دولة الاحتلال، لكن لأسباب اقتصادية بحتة. فالسعودية تخطط لأن تكون العاصمة الاقتصادية الأولى في المنطقة بحلول 2030، ليس فقط عبر كونها المنتج الأول للنفط في العالم، لكن عبر خطوات منها تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط، وأن تكون نقطة جذب الاستثمارات الأولى في المنطقة، والمقر الرئيسي للشركات العالمية الموجودة في المنطقة، وأن تكون «نيوم» ومشروعاتها بديلاً لإمارة دبي بالنسبة للاستثمارات الباحثة عن فرص استثمار مربحة في المنطقة.

كما تراهن المملكة على أن تكون الرياض هي المقر الرئيسي للبنك المركزي الخليجي، وليست دبي، ومحوراً لكلّ أشكال التعاون الاقتصادي الخليجي في المستقبل، كما أنّ إصرار الرياض على تنفيذ رؤية 2030 يعني سحب البساط من تحت أقدام دبي، وأن يتفوق الاقتصاد السعودي على نظيره الإماراتي في جذب الاستثمارات المباشرة.

وفي حال نجاح السعودية في خطتها فإنّ هذا سيضرب الاقتصاد الإماراتي في مقتل، خصوصاً أنّ دبي تعتمد على قطاع الخدمات الذي تسعى الرياض لتنشيطه، ومن هنا فإنّ الإمارات ستقاتل للبقاء الوجهة المفضلة للمستثمرين، وفي المقابل، ستواصل الرياض خطتها الواردة في رؤية 2030، وبالتالي لن تتراجع عن خطواتها الأخيرة بحق الاقتصاد الإماراتي.

مال وناس

إضرابات عمالية في سورية: النظام يدفع الشركات للإفلاس

تدفع سياسات النظام السوري المنشآت الصناعية للإغلاق وتسريح العمالة، وسط تصاعد معاناة المستثمرين من ارتفاع أسعار المازوت وانقطاع الكهرباء

عدنان عبد الرزاق

تتوالى إغلاقات المعامل والمنشآت الصناعية في سورية، بعد زيادة ساعات تقنين الكهرباء وارتفاع أسعار المازوت، الأمر الذي يكبّد المنشآت خسائر باهظة، ما دفع العديد منها للإغلاق المؤقت وتسريح العمال أو تخفيض أجورهم، لتنتشر موجة إضرابات جزئية عن العمل في العديد من المنشآت. وفي هذا السياق، يكشف المستثمر الصناعي، محمد مارتيني، لـ«العربي الجديد» أنّ «معظم المنشآت الصناعية في حلب خفّضت إنتاجها وساعات العمل، بعدما ارتفع سعر المازوت الأسبوع الماضي، إلى 500 ليرة (الدولار = نحو 3200 ليرة) للبتر وزيادة ساعات تقنين الكهرباء لتصل أحياناً إلى عشرين ساعة يومياً». ويقول المتخصص بالصناعات البلاستيكية إنّ منشأته تواصل الخسائر منذ نحو عامين، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وشبه تعطل التصدير وتراجع الطاقة الإنتاجية، بعد اقتصار العمل على خط إنتاجي واحد للمحافظة على الآلات وبعض العمال. ويعترف بالتسريح المؤقت لنحو 60% من العمال وإبقاء بعض المهرة، قائلاً: «الأصعب على ربّ العمل خسارة عماله وعدم قدرته على منح الأجور». وحول ردود فعل العمال المسرحين، يضيف مارتيني أنّ معظمهم «تقبّل الوضع بعد منحهم مكافآت ورواتب إضافية، ووعدتهم بالعودة للعمل إن تحسن السوق وزادت ساعات الكهرباء».

ولم ترفع المنشآت الخاصة في سورية أجور العمال، بالتوازي مع مرسوم رئيس النظام السوري الأسبوع الماضي برفع الأجور والرواتب 50% للعاملين بالقطاع الحكومي و40% للمتقاعدين، لأنّ الأجور بالقطاع الخاص مرتفعة بالنسبة لأجور الدولة، كما يقول رجل الأعمال السوري محمد العلو لـ«العربي الجديد». يضيف أنّ متوسط أجر العامل بالقطاع الخاص يبلغ نحو 100 ألف ليرة سورية، ويصل أجر العامل الماهر والمتخصص إلى نحو 250 ألف ليرة، في حين لا يزيد متوسط الأجور لدى القطاع الحكومي بعد الزيادة عن 75 ألف ليرة. ويرى المتخصص بصناعة وتجارة الحبوب والمواد الغذائية، أنّ من حق العمال أن يضربوا عن العمل أو يفعلوا ما يشاؤون «لأنّ الجوع كافر والحاجة مُرّة» لكنّ السبب ليس من القطاع الخاص الذي يحاول تقليص الخسائر، بسبب تراجع القدرة الشرائية وقيود وتكاليف التصدير، والتي زادها مؤخراً ارتفاع أجور النقل وسعر المازوت وانقطاع التيار الكهربائي. ونشرت صحيفة «النور» الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري بدمشق، أنّ العديد من المعامل والمنشآت، شهدت «إضرابات جزئية» احتجاجاً على تسريح العمال أو عدم الاستجابة لطلبات رفع الأجور بما يتناسب مع غلاء الأسعار. وتقول إحدى العاملات في الصناعات النسيجية: «أصبحنا بلا عمل لأنّ المعمل أغلق أبوابه، وإغلاق المعمل أبوابه يعني الشيء الكثير بالنسبة لي كوني المعيلة لأولادي، وهذا واقع حال الآف العمال الذين أصبحوا بلا عمل أي بلا موارد تتيح لهم العيش». في المقابل، وبحسب الصحيفة نفسها خلال عددها الأسبوعي الأخير، تؤكد عاملة أخرى أنه بسبب واقع المعمل الذي هو قاب قوسين أو أدنى من الإغلاق، نفذت مع زملائها إضراباً محدوداً عن العمل من أجل زيادة أجورهم التي لا تتجاوز 100 ألف ليرة سورية مع ساعات عمل طويلة وشروط عمل قاسية تفرضها طبيعة المهنة.

> %83
> تغيّرت خريطة العمالة في سورية بعد عشر سنوات على حرب هدمت جلّ البنى والمنشآت، فتحولت نسبة البطالة من نحو 11% عام 2010 إلى أكثر من 83% حالياً، بحسب منظمات ومراكز من داخل سورية وخارجها.

وتغيّرت خريطة العمالة بسورية بعد عشر سنوات على حرب هدمت جلّ البنى والمنشآت، فتحولت نسبة البطالة من نحو 11% عام 2010 إلى أكثر من 83% حالياً بحسب منظمات ومراكز من داخل سورية وخارجها. وتراجع دخل العامل من نحو 400 دولار (نحو عشرين ألف ليرة) عام 2011 إلى نحو 23 دولاراً (نحو 75 ألف ليرة) حالياً. ويقول عامل بمنشأة صناعية بمنطقة القابون في دمشق لـ«العربي الجديد»: «لا نجرؤ على الإضراب أو العمل أو الخروج إلى ما بعد المنشأة لأنّ ذلك سيفسر تمرداً ويمكن أن ندفع ثمناً يصل للسجن» فالوضع العام، بحسب العامل الذي طلب عدم ذكر، اسمه «لا يسمح بأيّ تصرف احتجاجي ويمكن أن يتهمونا بالإرهاب أو مناصرة الثورة والتخريب». ويكشف العامل بمنشأة تريكو (نسيج محبوك) أنّ «متوسط الأجور بالمنشأة بين 80 و100 ألف ليرة، في حين أنّ تكاليف المعيشة عشرة أضعاف هذا المبلغ، لكنّ العمل بأجر قليل أفضل من انضمامنا إلى قوائم البطالة». وتشير مصادر سورية إلى أنّ قوة العمل في البلاد، قبل عام 2011، كانت تزيد عن 3,5 ملايين عامل، منها نحو 1,8 مليون عامل بالقطاع الحكومي، لكن حالياً ورغم عدم توفر أيّ إحصاء رسمي، لا يزيد العمال بالقطاعين العام والخاص عن مليون عامل، بعد التهجير والقتل والتسريح من العمل.

ويرى الاقتصادي السوري، محروس الخطيب، أنّ تحميل وزر التسريح أو قلة الأجور لأرباب العمل «فيه ظلم» لأنّ ظروف العمل والمبيعات الداخلية والتصدير، بأسوأ أحوالها، ومعظم المنشآت المتبقية على قيد الإنتاج، تحاول عدم خسارة العمال واسمها بالسوق وسمعة أصحابها بإعلان الإفلاس. يضيف مدير النقل السابق لـ«العربي الجديد» أنّ إجراءات حكومة النظام تدفع الصناعيين للإغلاق، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تستورد بالدولار، جاء غلاء الطاقة وضعف تغذيتها، كضربة قاضية للصناعة السورية.

تراجع كبير في قيمة أجور العمال (وائل بشارة/ فرانس برس)

توانس

كبح فوائد القروض العقارية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تخطط تونس لتحريك الطلب العقاري عبر كبح نسب الفائدة البنكية الموظفة على قروض السكن وتمديد فترة السداد، من أجل تحسين قدرة التونسيين على شراء مساكن، بعد أن دخل قطاع التطوير العقاري، خلال السنوات الأخيرة، مرحلة ركود غير مسبوقة تسببت في تكوين مخزون بالآف الشقق غير المسوّقة. وأقر برلمان تونس، ضمن قانون الإنعاش الاقتصادي، فصلاً يمكّن التونسيين من الحصول على قروض بنكية بنسبة فائدة لا تتجاوز 3 بالمائة من أجل تمويل شراء السكن الأول، مع تمديد فترة السداد إلى 40 عاماً، على ألا تتجاوز قيمة العقار 500 ألف دينار (الدولار = نحو 2,8 دينار). ويصف مستثمرو قطاع التطوير العقاري الفصل الذي تضمنه قانون الإنعاش الاقتصادي بـ«الثوري»، بعد أن تضمن تدابير كسرت قواعد صارمة تفرضها البنوك على عملائها من الباحثين عن تمويل لشراء المساكن. وتعتمد المصارف التونسية 20 سنة حداً أقصى لسداد أقساط القروض العقارية، مع ربط فترة السداد بسن الستين كحد أقصى، ما جعل قيمة الأقساط ترتفع كثيراً، مدفوعة بالارتفاع الحاد لأسعار العقارات ونسبة الفائدة التي توظفها البنوك والمقدرة بنحو 12,5 بالمائة في بعض الحالات. ويرى الخبير العقاري ورئيس جمعية المطورين العقاريين، نور الدين شبحة، أن منح التونسيين قروضا بحد أقصى يقدر بـ500 ألف دينار، تسدد على مدة 40 عاما بنسبة فائدة بـ3 بالمائة، يعد خطوة مهمة نحو تحريك سوق العقارات وتسهيل تملك المواطنين المسكن الأول. لكن شبحة قال في تصريح لـ«العربي الجديد» إن هذا القرار المهم يحتاج إلى قرارات أخرى من أجل وضع سياسة للإنشاء العقاري في البلاد، تتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والقدرة الحقيقية للتونسيين على الدفع وسداد القروض. وأضاف أن تعزيز نشاط الترويج العقاري والتحكم في تكلفة السكن بتكلفة معقولة يحتاج إلى خطوات أخرى لا تقل أهمية عن خطة التمويل، ومنها مكافحة البطء في مراجعة وإعداد خطط التنمية وإدارة رصيد الأراضي الصالحة للبناء، وتحسين القدرة المالية للأسر، وتقليل تكلفة مواد الإنشاء والبناء. واعتبر أن وضع استراتيجية إسكان جديدة يحتاج إلى إرادة سياسية على المستويين الوطني والمحلي لتنفيذها.

وكشفت دراسة صادرة عن الغرفة المهنية للمطورين العقاريين، اطلعت عليها «العربي الجديد»، قام بها مكتب دراسات لفائدة الغرفة، أن غلاء الأسعار الناتج عن ارتفاع كلفة قروض السكن من أبرز أسباب الركود العقاري، بسبب تحمّل المقترضين لقروض ذات نسبة فائدة مرتفعة، فضلاً عن تراجع قدراتهم الشرائية بفعل التضخم. وبيّنت الدراسة أن انتشال القطاع من وضع الركود يحتاج إلى حلول مالية بالأساس، تتمثل في خفض كلفة القروض السكنية التي يحصل عليها المواطنون بما لا يتعدى 7%، بينما تصل نسبة الفائدة حالياً إلى 12%. وخلال السنوات الخمس الماضية، قفز مجموع القروض التي حصل عليها التونسيون لتمويل شراء المساكن من 8,2 مليارات دينار في ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى حوالي 11,4 مليار دينار (4 مليارات دولار) في سبتمبر/أيلول 2020، بحسب بيانات البنك المركزي.

وبالإضافة إلى غلاء العقارات وارتفاع كلفة القروض، يعاني الكثير من التونسيين من شطط في الضرائب المفروضة على اقتناء المساكن والتي تزيد بشكل متتالي، ويرجح أن تصل إلى 19% في أفق عام 2024 تحت عنوان الأداء على القيمة المضافة، فضلاً عن رسوم تسجيل العقارات. ومنحت الحكومة، ضمن قانون الموازنة للعام الحالي، الأجراء الذين يرغبون في اقتناء مساكن عن طريق تمويل بنكي، أو عقد بيع مرابحة الانتفاع، تخفيضاً في الضريبة على الدخل الواجبة على دخلهم الإجمالي لسنة 2021 في حدود 100 دينار شهريا (نحو 37 دولاراً)، وذلك شريطة إبرام عقدي اقتناء المسكن والقرض أو بيع المرابحة خلال العام الجاري.

ركود غير مسبوق في مبيعات العقارات (Getty)

أخبار العرب

ارتفاع ارباح اكبر بنك كويتي 44,7 بالمئة

أعلن بنك الكويت الوطني، أكبر بنك في البلاد، أمس الأحد، ارتفاع أرباحه خلال النصف الأول من عام 2021، بنسبة 44,7 بالمئة على أساس سنوي، رغم استمرار تحديات جائحة كورونا على البيئة التشغيلية. وقال البنك المدرج ببورصة الكويت في بيان، إن الأرباح ارتفعت إلى 160,8 مليون دينار (534 مليون دولار) خلال الفترة المذكورة، من 111,09 مليون دينار (363,63 مليون دولار) بالفترة المماثلة من 2020. وكانت أرباح الكويت الوطني قد انخفضت بنسبة 38,6 بالمئة خلال 2020 إلى 812,3 مليون دولار، من 1,3 مليار دولار في العام السابق، في ظل تداعيات جائحة كورونا. وحسب البيان، سجل البنك صافي أرباح خلال الربع الثاني من العام الحالي بمقدار 76,5 مليون دينار (254 مليون دولار) بنمو سنوي 128,8 بالمئة. وزادت الإيرادات التشغيلية للبنك خلال النصف الأول من العام الحالي، إلى 452,5 مليون دينار (1,5 مليار دولار)، بنمو نسبته 9,2 بالمئة على أساس سنوي.

الصومال: تراجع صادرات الماشية

تواصل أسعار الأضاحي في أسواق المواشي بالعاصمة الصومالية مقديشو هبوطها التدريجي، نتيجة توقف شبه تام لتصديرها إلى دول الخليج للعام الثاني على التوالي، جراء تفشي فيروس كورونا. تراجُع الصادرات كبّد خسائر مالية ضخمة لتجار الماشية الذين كانوا يأملون تحقيق أرباح جيدة خلال موسم الحج، ما أثر سلباً بحياة شرائح كبيرة من المجتمع. وتُعَدّ الثروة الحيوانية دعامة أساسية للاقتصاد الصومالي، حيث تشكل ثلاثة أرباع إجمالي صادرات البلاد.

التاجر عبد الرحمن عمر، يقول في حديث للأناضول، إن تراجع صادرات الماشية أربك حسابات الكثير من التجار، ويهدد أرزاق العديد من العائلات المعتمدة على صادرات الماشية إلى الخارج. وأضاف أن تراجع الصادرات إلى ما دون نصف مليون في بلد تساهم الثروة الحيوانية بنحو 70 في المئة من اقتصاده، وسط غياب حكومي لتعويض هذه الخسائر، من شأنه توجيه ضربة قاضية إلى نصف المجتمع الصومالي.

تقارير عربية

مال وسياسة

الأردن يترقب مساعدات إضافية من أميركا

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يتطلع الأردن باهتمام كبير إلى زيارة الملك عبد الله الثاني للعاصمة الأميركية واشنطن، التي ستبدأ الأسبوع الحالي ويلتقي خلالها بالرئيس جو بايدن، وعلى أجندتها العديد من الملفات السياسية والاقتصادية.

ويتوقع الأردن، حسب مراقبين، أن يحصل على مزيد من المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة هذا العام وخلال السنوات المقبلة، تعينه على تجاوز التحديات الناتجة عن اضطرابات المنطقة والآثار التي لحقت باقتصاده بسبب جائحة كورونا وما نتج عنها من انكماش اقتصادي وتباطؤ أداء مختلف القطاعات. وتعتبر الولايات المتحدة أهم الشركاء الاقتصاديين بالنسبة للأردن من حيث حجم المساعدات والتجارة البينية

> 1,65 مليار دولار مساعدات متوقعة خلال عام 2021

التي شهدت نموا كبيرا منذ العام 2000، بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بينهما التي دخلت حيز التنفيذ عام 2001.

وقالت وزيرة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية مها علي، لـ«العربي الجديد»، إن الولايات المتحدة تعد من أهم الشركاء الاقتصاديين بالنسبة للأردن، حيث تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين كثيرا في السنوات العشرين الأخيرة، وخاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

وأضافت أن الشراكة الاقتصادية المتميزة مع الولايات المتحدة خدمت بشكل واضح الاقتصاد الأردني، وساهمت المساعدات الأميركية في تنفيذ مشاريع تنموية واستراتيجية ذات أولوية.

وقبيل بدء زيارة الملك عبد الله الثاني، أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية عن توقيع اتفاقية تحويل الدفعة الأولى من المنحة الأميركية للدعم النقدي المباشر للخزينة والبالغة 600 مليون دولار، والتي ستساهم في تمويل مشاريع تنموية ذات أولوية ودعم التعافي الاقتصادي. ووقع الاتفاقية كل من وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة ممثلا عن الحكومة الأردنية، ومديرة بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) شيري كارلي، بحسب ما جاء في بيان الوزارة.

وقالت وزارة التخطيط: «تأتي الدفعة الأولى من المنحة النقدية الأميركية للعام 2021، التي تبلغ قيمتها الإجمالية 845 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية الأميركية للحكومة الأردنية للعام 2021».

وقال وزير التخطيط ناصر الشريدة إن تحويل منحة الدعم النقدي للخزينة مبكرا يعكس المستوى العالي الذي وصلت إليه العلاقة بين البلدين والشراكة الاستراتيجية التي تحكم هذه العلاقة.

وأضاف أن المنحة ستساهم بدعم مشاريع تنموية ذات أولوية ضمن قطاعات المالية العامة والمياه والتعليم والصحة والأشغال العامة والإسكان والطاقة والثروة المعدنية والإدارة المحلية والسياحة والآثار والشباب، ما سيساهم في تخفيض عجز الموازنة العام ودعم خطط الحكومة لبدء التعافي الاقتصادي. وتوقع أن يتم تحويل الدفعة الثانية، التي تبلغ 245 مليون دولار من قيمة المنحة، إلى حساب الخزينة قبل نهاية العام الحالي.

كما ساهمت الولايات المتحدة بقيمة 40 مليون دولار لدعم برنامج «استدامة» الذي أطلقته الحكومة الأردنية للمحافظة على استقرار العمالة خلال الجائحة، ودعم أعمال القطاع الخاص أثناء الانكماش الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الولايات المتحدة صندوقاً متعدد المانحين جمع أكثر من 100 مليون دولار، لتعزيز المساعدات النقدية الطارئة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية للسكان من الفئات الأكثر ضعفاً في الأردن. وقالت مديرة بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن، شيري كارلين، إنّ الأردن والولايات المتحدة يعملان جنبًا إلى جنب لمكافحة جائحة كوفيد-19 والتقدّم صوب الانتعاش الاقتصادي في الأردن».

وتُعد منحة الـ845 مليون دولار جزءًا من مساعدات خصصها الكونغرس للأردن ضمن موازنة الولايات المتحدة للسنة المالية 2021.

يُشار إلى أن إجمالي المساعدات الاقتصادية والعسكرية المتوقع أن تقدمها الولايات المتحدة للمملكة خلال عام 2021 ستبلغ حوالي 1,65 مليار دولار، علماً أن قيمة المساعدات الاقتصادية تبلغ نحو 1,12 مليار دولار، منها 845 مليون دولار تم تقديمها كدعم نقدي مباشر للخزينة العامة.

وفي هذا السياق، توقع الخبير الاقتصادي مازن مرجي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن يحصل الأردن على مساعدات إضافية من الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة المقبلة، لتمكينه من تجاوز التحديات الاقتصادية، ومواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، ولتحفيز النمو الذي شهد تراجعا كبيرا بسبب اضطرابات المنطقة والآثار الناتجة عن جائحة كورونا.

كورونا فاقم متاعب المواطنين (فرانس برس)

الحزن يخيّم على أسواق غزة

لا يرى الفلسطينيون الذين فقدوا أحبة في العدوان الإسرائيلي على غزة، سبباً يذكر للاحتفال بعيد الأضحى الذي يحل غداً الثلاثاء. وبمناسبة العيد، اشترى محمود عيسى، المدرس المتقاعد البالغ من العمر 73 عاماً، ملابس جديدة لأحفاده، واصطحبهم إلى مزرعة لاختيار أضحية هذا العام. لكنه في حالة حداد على ابنته منار (39 عاماً) وابنتها لينا (13 عاماً) اللتين قُتلتا بصاروخ إسرائيلي دمر بيتهما في مخيم البريج يوم 13 مايو/ أيار. وشهدت مبيعات الماشية في غزة ضعفاً كبيراً في المبيعات قبل العيد، حسب وكالة «رويترز». وقال التاجر أبو سليم عطوة إن «هذه السنة السوق ضعيف، الإقبال ضعيف على المواشي بسبب الحصار والحرب وكورونا، كل الظروف كانت صعبة»، مشيراً إلى الحصار الذي تفرضه إسرائيل والقيود المصرية على الحدود مع غزة.

اليمن

أسر تكافح الفقر بالحلويات

صنعاء ـ **محمد راجح**

تنتشر في صنعاء وعدد من المدن اليمنية مشاريع وأعمال شبابية لافتة بصورة مثيرة توحي بتأثير الحرب والأزمة الإنسانية والفقر والبطالة على إجبار كثير من العائلات على كسر تقاليدها في الأعمال والمهن التي كانت تعتبر مهناً بسيطة غير ذات قيمة، لدى كثير من الأسر اليمنية. في هذا الخصوص، يلاحظ انتشار كثيف لمحال صغيرة لبيع الحلويات والمعجنات بمختلف أنواعها والتي أصبحت أيضاً تحتل مساحة واسعة في المتاجر الخاصة ببيع المواد الغذائية وتنافس المنتجات المستوردة من الخارج. يؤكد باعة، ومالكو متاجر غذائية، أنّ الحلويات والمعجنات التي تنتجها الأسر في منازلها تحظى باهتمام ورواج وانتشار واسع لدى المستهلكين الذين يقبلون على شرائها وتفضيلها على المنتجات المستوردة.

يقول حامد عبد الله، وهو بائع في متجر سلع غذائية واستهلاكية في صنعاء، لـ«العربي الجديد» إنّ هذه المنتجات تتركز في مختلف أنواع المعجنات والحلويات والتي تتقن كثير من الأسر إنتاجها بحرفية عالية مثل الكنافة والبقلاوة والبسبوسة والقطائف وأشكال وأنواع مختلفة من الكيك والحلويات، إذ تعرضها هذه المتاجر وتبيعها بالسعر الذي تحدده الأسر مع إضافة هامش ربح بسيط لا يزيد على 50 ريالاً يمنياً (الدولار = نحو 600 ريال في صنعاء).

لم تكتف أسر كثيرة بتوزيع منتجاتها من الحلويات على متاجر بيع المواد الغذائية بل طورت من عملها كثيراً إلى مشاريع صغيرة ومعامل وورش خاصة بإنتاج المعجنات، ومنها أسر أقدمت على فتح محال صغيرة منتشرة في الشوارع والأحياء، كما يلاحظ في صنعاء، ومن اللافت، في هذا الإطار، تولي كثير من النساء والفتيات إدارة هذه المحال والبيع فيها. تقول بائعة الحلويات، أماني حسن، لـ«العربي الجديد» إنّ أغلب الأصناف التي تبيعها من إنتاج نساء الأسرة بعد فترة من الإعداد والتجهيز والحصول على دورات تدريبية وتأهيلية في هذا الجانب، إذ يتدرج سعر القطعة الواحدة من الحلوى من كيك أو بقلاوة من 200 ريال إلى 500 ريال. تضيف أنّ «في بداية الأمر قبل نحو عام، كنا نوزع هذه المنتجات على المتاجر الخاصة لبيعها، بعد ذلك توسع العمل وجرى الحصول على قرض مالي من أحد الميسورين لتطوير عملية الإنتاج وفتح محل تجاري خاص لبيع الحلويات».

في محل مجاور انضم الكعك اليمني الشهير في الأعياد، إلى الحلويات والمعجنات المعروضة، في ظلّ ما يحظى به الكعك من اهتمام اليمنيين في هذا الموسم بالذات، مع اقتراب عيد الأضحى، إذ تحرص معظم الأسر في اليمن على شراء الكعك كتقليد أساسي لا بدّ منه في هذه المناسبات، كذلك، تنتشر أنواع متعددة من الحلويات الخاصة بالعيد.

يشير بائع الحلويات الشاب، همدان السماوي، لـ«العربي الجديد» إلى أنّ كثيراً من هذه الأعمال والمشاريع والمعامل واجهت صعوبات بالغة في مرحل تأسيسها وعقبات عديدة للاستمرار في عملها رغم تجاوز الكثير منها والتغلب عليها، لكن تبقى مشكلة اضطراب الأسواق وارتفاع أسعار المواد الداخلة في إنتاج الحلويات مثل الدقيق والخميرة والزيوت والتي تؤثر كثيراً على العملية الإنتاجية للحلويات.

تقدّر آخر بيانات مسح ميزانية الأسرة في اليمن، الصادرة قبل الحرب عن الجهاز المركزي للإحصاء (حكومي)، حجم إنفاق الأسر اليمنية على الحلويات والمنتجات السكرية بنحو 2,5 مليار ريال سنوياً، وهو ما أصبح مبلغاً مضاعفاً بعد ست سنوات من الحرب التي انخفض فيها سعر صرف الريال من 225 إلى نحو 1000 ريال مقابل الدولار في عدن و600 ريال في صنعاء، بينما تقدر البيانات حجم الإنفاق على المكسرات والفواكه المجففة والمشروبات خلال المناسبات، بنحو 5 مليارات ريال سنوياً.

وعلى الرغم من تدهور أوضاع اليمنيين المعيشية مع تراجع الدخل إلى أدنى مستوى، يحرص البعض على تقاليده في العيد بتوفير ما تيسر من متطلباته مثل الحلويات وملابس الأطفال. واضطر عدد متزايد من الأسر اليمنية التي تعاني الفقر المدقع، إلى اتباع آليات سلبية للتكيف، مع الأوضاع الراهنة، من قبيل الحدّ من استهلاك الأغذية وبيع المنازل والأراضي والأصول الإنتاجية والماشية والأثاث، ناهيك عن سقوط نسبة كبيرة من السكان في انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية. كلّ ذلك يتطلب تنفيذ برامج وتدخّلات فعالة، من خلال دعم المشروعات الصغيرة أو حتى متناهية الصغر، بحسب خبراء، وذلك من قبيل مشاريع الحلويات المنتشرة أخيراً في البلاد.

أخبار العالم

الصين: 6,4% زيادة في إنتاج الفحم الخام

أظهرت نتائج بيانات رسمية أنّ إنتاج الفحم الخام في الصين ارتفع بنسبة 6,4 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 1,95 مليار طن في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري. وارتفع الحجم بنسبة 7,1 في المائة عن المستوى في الفترة نفسها من عام 2019، ما يجعل متوسط النمو في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران في العامين الماضيين عند 3,5 في المائة، وفقاً للهيئة الوطنية للإحصاء (حكومية). وخلال النصف الأول من العام الجاري، استوردت الصين ما يقرب من 140 مليون طن من الفحم، بانخفاض 19,7 في المائة على أساس سنوي. وفي يونيو الماضي وحده، وصل إنتاج الفحم في الصين إلى 320 مليون طن، بانخفاض 5 في المائة عن العام الماضي، بحسب الهيئة.

كوريا: صدمة متوقعة في أرباح شركات السفن

قال محللون أمس، إنّ من المتوقع أن تعلن شركات بناء السفن في كوريا الجنوبية عن أرباح ضعيفة في الربع الثاني من العام بسبب الارتفاع الحاد في أسعار ألواح الصلب على الرغم من فوزها بمزيد من الطلبات. وقالوا إنّ «بوسكو» الشركة الكورية الرائدة في صناعة الصلب، رفعت أسعار ألواح الصلب للسفن إلى 1,15 مليون وون (1,007 دولار) للطن، بزيادة مرتين تقريباً عن العام الماضي. وتمثل تكلفة الألواح الفولاذية حوالي 20% من التكلفة الإجمالية لبناء السفن. وحصلت شركات بناء السفن الرائدة وهي «كوريا لبناء السفن والهندسة البحرية (KSOE)» و«دايو لبناء السفن والهندسة البحرية (DSME)» و«سامسونغ للصناعات الثقيلة» على طلبات جديدة على نحو أفضل من المتوقع في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران الماضيين.

تقرير

اتفقت مجموعة «أوبك+» على تعزيز الإنتاج النفطي، بعد انتهاء الخلاف بين السعودية والإمارات، على زيادة حصة الأخيرة 300 ألف برميل يومياً

زيادة إنتاج «أوبك+»

اتفاق يعزز حصص 5 دول بينها الإمارات

فيينا ـ **العربي الجديد**

انتهى اجتماع مجموعة «أوبك+» التي تضم 23 دولة نفطية، الأحد، على اتفاق كامل، فقد قررت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وعلى رأسها السعودية، وحلفاؤها النفطيون بقيادة روسيا، على إضافة المزيد من إمدادات النفط تدريجياً إلى السوق بعدما حلت السعودية والإمارات نزاعاً كان يعرقل التوافق.

وستعزز المجموعة الإنتاج بما يصل إلى 400 ألف برميل يومياً كل شهر اعتباراً من أغسطس/ آب المقبل. وتفيد الصفقة بمنح الإمارات والعراق والكويت وروسيا والسعودية حصص إنتاج أعلى بدءاً من مايو/ أيار 2022. ويزاد خط الأساس الخاص بالإمارات الآن إلى 3,5 ملايين برميل يومياً، أي أقل من 3,8 ملايين برميل كانت قد طلبتها في مفاوضاتها التي عرقلت الوصول إلى اتفاق منذ أسبوعين، لكن أعلى بكثير من المستوى السابق البالغ 3,2 ملايين برميل.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان للصحافيين بعد الاجتماع: «أوبك+ هنا لتبقى. بناء التوافق هو فنّ»، مشيراً إلى مواصلة المجموعة الاجتماع كل شهر لمراقبة تعافي السوق عن كثب. وشرح أنّ تعديلات خط الأساس لن تغير وتيرة زيادات الإنتاج الشهرية البالغة 400 ألف برميل يومياً عندما تدخل حيز التنفيذ العام المقبل. وأعرب عن أمله في الانتهاء من خفض الإنتاج تماماً بحلول سبتمبر/ أيلول 2022.

وأكد وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي للصحافيين، بعد الاجتماع، أنّ «الإمارات ملتزمة بهذه المجموعة وستعمل معها دائماً»، شاكراً السعودية وروسيا على «الحفاظ على أوبك+ معاً، وتعزيز الحوار البناء الذي مكّن من التوصل إلى اتفاق».

وأشارت وكالة «رويترز» إلى أنّ تعديل مستوى الأساس لإنتاج «أوبك+» النفطي يضيف 1,63 مليون برميل يومياً للإمدادات اعتباراً من مايو 2022.

بدوره، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الأحد، أنّ بلاده ستزيد إنتاجها النفطي في النصف الثاني من العام بفضل اتفاق جديد توصل إليه تحالف «أوبك+» بشأن زيادة الإنتاج.

وقال نوفاك إنّ روسيا ستبدأ زيادة الإنتاج شهرياً بواقع 100 ألف برميل يومياً من أغسطس/ آب المقبل، على أن تصل إلى مستوى ما قبل الأزمة في مايو 2022.

وأضاف أنّ روسيا ستنتج نحو 21 مليون طن أخرى من النفط هذا العام والعام المقبل. وأبلغ قناة «روسيا 24» أنّ ميزانية بلاده ستزيد 400 مليار روبل (5,4 مليارات دولار) بفضل الاتفاق الجديد، على أساس متوسط سعر نفط يبلغ 60 دولاراً. وستخفف الهدنة من ضغوط الحكومة التي تلوح في الأفق، وتقلل من مخاطر ارتفاع أسعار النفط التضخمي. كما تضع حداً لخلاف دبلوماسي أثار قلق التجار والسوق النفطية العالمية، إذ جرى الترويج خلال الفترة الماضية أنّ الصراع بين الحليفين قد يهدد بتفكيك الاتفاق الأوسع بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها، الذي عزز انتعاش أسعار النفط الخام. واتفقت «أوبك+»، العام الماضي، على تخفيضات قياسية لإنتاج بنحو عشرة ملايين برميل يومياً لمواجهة تراجع الطلب الناجم عن تفشي وباء فيروس كورونا، وهي قيود خففتها تدريجياً منذ ذلك الحين، لتبلغ الخفض نحو 5,8 ملايين برميل يومياً، على أن تعاود زيادة الإنتاج بشكل تدريجي اعتباراً من إبريل/ نيسان 2022، وادت تلك الخطوة حينها إلى ارتفاع أسعار النفط المرجعية في الأسواق.

وشرحت وكالة الطاقة أنّ مأزق المجموعة يهدد بإحداث «عجز متزايد في الإمدادات»، مع «احتمال أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى تأجيج التضخم وإلحاق الضرر بتعافٍ اقتصادي هش».

استقرار الأسواق

أعلن وزير النفط الكويتي محمد الفارس، أنّ اتفاق «أوبك+» سيكون له أثر إيجابي على استقرار الأسواق في 2021 و2022، في حين قال نائب رئيس الوزراء الروسي الكسندر نوفاك: «نرى عجزاً في امدادات النفط في السوق العالمية». وأظهر تقرير وكالة الطاقة الدولية أنه تم التخلص من تخمة مخزون النفط التي تراكمت خلال الوباء، وأصبحت المخزونات اقل من المستويات المتوسطة. وتوقعت اتعاش الطلب بمقدار 5,4 ملايين برميل يومياً هذا العام.

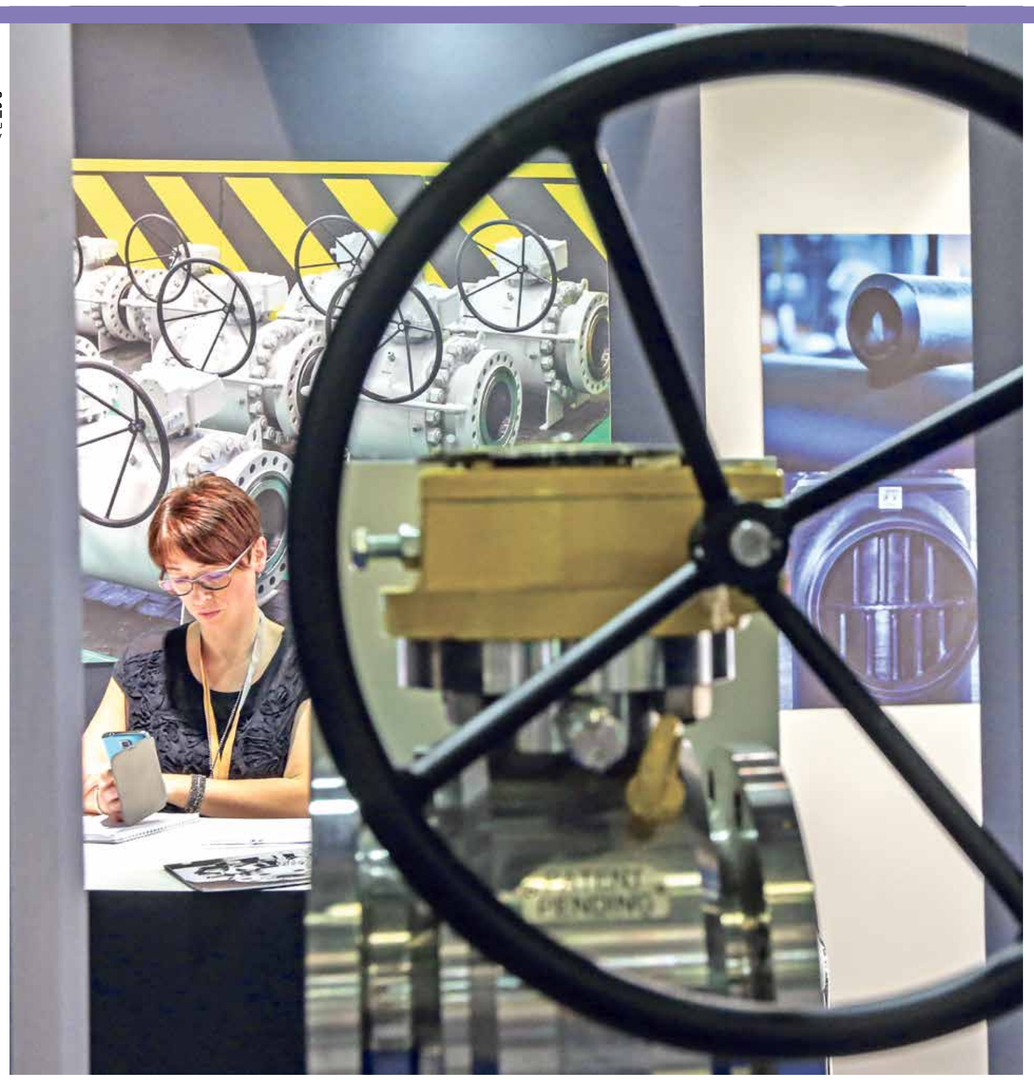

ضخّ المزيد من النفط في السوف (سيرجي ساغوسبانوف/ Getty)

زيادة الحصص ترفع إنتاج «أوبك+» 1,6 مليون برميل يومياً

2020 مع تفشي فيروس كورونا حول العالم وتأثيره على قطاعات واسعة، مثل الاستهلاك والنقل وسلاسل التوريد، إضافة إلى نشوب حرب أسعار بين السعودية وروسيا.

وشرحت وكالة «بلومبيرغ» في تقرير لها أنّه منذ بداية الأسبوع الماضي، كانت هناك علامات متزايدة على اتفاق مؤقت من شأنه أن يمنح الإمارات حصة إنتاجية أكثر سخاء. وقال مندوبون إنّ وزراء من السعودية والإمارات وحلفائهم الخليجيين اجتمعوا عبر الإنترنت يوم السبت لمناقشة الأمر.

وكانت الإمارات تجادل بأنّ الطريقة التي يتم بها حساب حصتها غير عادلة. ولتوضيح وجهة نظرها، أعاقت صفقة وافقت عليها بقية دول الكارتل في وقت سابق من هذا الشهر. وكان الخلاف علنياً بشكل غير عادي، وفق الوكالة الأميركية، وتجاوزت التوترات دبلوماسية النفط. بينما استخدم وزراء كلّ دولة المقابلات الإعلامية لإثبات قضيتهم، وتم تحريك ذكريات حرب الأسعار لعام 2020 بين روسيا والسعودية، وتهديد أبوظبي المقنع في وقت لاحق من ذلك العام بمغادرة التحالف، وأدى انهيار المحادثات في وقت سابق هذا الشهر لفترة وجيزة إلى ارتفاع النفط الخام إلى أعلى مستوى في ست سنوات في نيويورك. وانخفض الأسبوع الماضي إلى نحو 72 دولاراً للبرميل.

ولقي الخلاف العلني النادر بين الرياض وأبوظبي خلال النقاشات الأخيرة الضوء على مسارين متباينين تتبعهما الحليفتان الوثيقتان في العديد من الملفات، مع احتدام التنافس الاقتصادي بينهما في الأعوام الأخيرة، وشكّل خروجاً عن المألوف لجهة حلّ الخلافات بين دول الخليج ومسؤوليها خلف الأبواب الموصدة. ورأى فيه محللون مؤشراً إلى زيادة الحدّ في التنافس الجديد بين الدولتين على وقع التغيير الكبير الذي تشهده السعودية.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الأخير أنّ أسواق النفط العالمية من المقرر أن «تضيق بشكل كبير» ما لم يحل تحالف «أوبك+» مشكلاته ويوافق على زيادة الإنتاج. وشرحت وكالة الطاقة أنّ مأزق المجموعة يهدد بإحداث «عجز متزايد في الإمدادات»، مع «احتمال أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى تأجيج التضخم وإلحاق الضرر بتعافٍ اقتصادي هش».

خبراء يشككون بالخطة الأوروبية الخضراء

تثير خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الانبعاثات ووقف الاعتماد على الوقود الاحفوري الكثير من الشكوك

بروكسل ـ **ناصر السهلي**

يسعى الاتحاد الأوروبي، من خلال خطته الخضراء وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري، للوصول إلى عام 2030 محققاً هدفه بخفض الانبعاثات الضارة من ثاني أكسيد الكربون بنسبة 55 في المائة.

وفي سياق تلك الخطة سيتعين تسهيل استخدام السيارات الكهربائية، والوصول إلى حظر بيع سيارات البنزين والديزل بحلول 2035، بالإضافة، إلى مسعى فرض ضرائب على الطيران، بما في ذلك ضرائب بيئية على الشركات التي تعمل في المجال الأوروبي. وتثير مسألة الإلغاء التدريجي لبيع سيارات محركات الاحتراق الداخلي، على مستوى الاتحاد الأوروبي، جدلاً كبيراً في الدول الأعضاء، كما تتم إثارة إشكالية إلغاء استخدامات الطاقة الأحفورية على دول غير قادرة على إيجاد بدائل بحلول 2035. وتتزايد التحذيرات من أخطار تتعلق بالشارع الأوروبي، الذي سبق أن شهد احتجاجات في باريس، عرفت بتظاهرات «السترات الصفراء» نتيجة فرض ضريبة على الوقود. ولتجنب الحالة السلبية، تذهب المفوضية الأوروبية إلى وعود (على البرلمانات الوطنية مناقشتها وتبنيها) بإنشاء صناديق دعم المواطنين الذين يواجهون مشاكل تحمل تكاليف التدفئة في بيوتهم أو وقود سياراتهم، خشية من تكرار مشهد السترات الصفراء الباريسية، على نطاق أوروبي أوسع. ولا يتعلق الأمر فقط بمجالي السفر الجوي والسيارات، فالتعريفات المناخية التي ستحدّ من استخدامات الوقود الأحفوري ستشمل قطاعات إنتاج أوروبية مختلفة، وأهمها تلك التي تنتج على سبيل المثال الأسمنت والفولاذ أو الألومنيوم، والأسمدة والكهرباء وغيرها. كما سيتعين على المستوردين بدءاً من 2026 دفع ضرائب المناخ كما لو أنها بضائع صنعت داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيجعل الخطة الأوروبية أيضاً تصطدم بمصالح دول أخرى، كروسيا وأميركا والصين.

وبحسب مدير سياسة الطاقة الأوروبية في مركز الأبحاث الألماني «Agora Energiewende» ماتياس بال، في تعقيبه على الخطة، فإنها «لحظة الحقيقة بأن يظهر المشروع الأوروبي قدرته على حماية المناخ لأجل مستقبل أطفالنا». بل ذهب وزير المناخ الدنماركي، دان يورغنسون، إلى اعتبار تطبيق بنود الاتفاقية مؤشراً على «تبرير وجود الاتحاد الأوروبي، وإظهار أننا قادرون على الوفاء بهذه الأجندة».

وعلى مستوى الشارع الأوروبي ثمة تباين في مسائل الوعي والقدرة على تنفيذ سياسات التحول إلى الطاقة الخضراء، فالخطط الساعية لخفض الانبعاثات من قطاعات صناعية، بما فيها قطاع البناء والنقل، ربما تثقل كاهل المستهلك النهائي، وهو ما يُنظر إليه على أنّه «غير عادل مجتمعياً» بحسب ما ذهب بعض الخبراء. وفي السياق ذاته رأت مديرة «برامج سياسات المناخ في بروكسل، باربرا ماريانيري، أنّ «الانتقال من الوقود الأحفوري في البناء والنقل تحدياً سيحقق للبعض أرباحاً، لكنّه سيرهق المواطنين».

ورغم أنّ الوعي كبير بضرورة الالتزام بإبقاء الاحترار العالمي أقل من 1,5 درجة مئوية، يخشى البعض في معسكر اليمين أن تؤدي تلك السياسات إلى فجوة يدفع ثمنها مواطنو الدول الثرية في الاتحاد الأوروبي، مع بروز تذمر قومي متشدد في المجر وبولندا ودول شرق أوروبية أخرى لمناحية قطاع الصناعة والنقل.

ورأى مدير مكتب «السياسات البيئية الأوروبية» في بروكسل، باتريك تن برينك، أنّ الخطة الأوروبية الطموحة «وإن كانت فن الممكن فإنها ستجعل صرخات المواطنين تتزايد». وفي الاتجاه نفسه، اعتبر خبراء أوروبيون آخرون أنّ صناعة السيارات ستكون مضطرة للمسارعة في إنتاجها الكهربائي لمواكبة الوصول إلى أهداف 2035، التي ينشد من خلالها الاتحاد الأوروبي وقف بيع الديزل والبنزين، أو تداول السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري، وهو ما قد يولد شعوراً بالنقمة لدى بعض المصنّعين مقابل رضى آخرين كمنتجي السيارات في ألمانيا الذين يسارعون منذ سنوات لزيادة إنتاج السيارات الكهربائية والهجينة.

وشرح كبير مسؤولي سياسات المناخ والاقتصاد في المجلس الاقتصادي الأوروبي، دافيد سابادين، أنّه على الرغم من الترحيب بمبدأ كفاءة الطاقة أولاً، للتحول الأخضر، إلّا أنّه «من المؤسف أنّ الحزمة الأوروبية تبالغ كما لو أنّها تملك عصا سحرية لإزالة الكربون من جميع القطاعات، بما في ذلك إهدار الموارد باهظة الثمن لفرض أنماط إنتاج واستهلاك مختلفين».

مخاوف من عدم التكافؤ بين الدول في خفض الانبعاثات

متطلبات للتغيير في تصنيع السيارات (لوين غالوب/ Getty)

إجراءات تربط اللقاح بتحريك الاقتصادات

لندن ـ **العربي الجديد**

تتزايد المخاوف في الاقتصادات الكبرى من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف إجراءات كورونا وسط انتشار سلالات جديدة من الفيروس أسرع انتشاراً من سابقاتها، وسط تحذيرات من فرض جولة جديدة من الإغلاقات. وبالإضافة إلى فرض غالبية الدول الحصول على نتائج سالبة لاختبارات كورونا مقابل السماح بالسفر، بدأت الدول تقر تشريعات وتصدر قرارات تربط تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية بالزامية الحصول على التلقيح، وتخيّر العاملين ما بين اللقاح والوظيفة.

وتحاول فرنسا فرض الحصول على اللقاحات عبر إطلاق «التصاريح الصحية» التي تظهر تلقي اللقاح، على أن تكون إلزامية للدخول إلى عدد من الأماكن مثل المطاعم والمقاهي، خاصة للعاملين في الرعاية الصحية. إلا أن هذا الإجراء أدى إلى نزول الآلاف إلى الشوارع في جميع أنحاء فرنسا يوم السبت للاحتجاج. يأتي ذلك فيما تتخذ بعض الوجهات الصيفية في فرنسا المزيد من الإجراءات لاحتواء متغير دلتا. وأفادت صحيفة «لو فيغارو» ووسائل إعلام أخرى أن السلطات في جبال بيرينيه الشرقية في جنوب فرنسا، فرضت حظر تجول مؤقتاً من الساعة 11 مساءً حتى 6 صباحًا، مما أثر على الحانات والمطاعم والشواطئ وبعض الخدمات الأخرى. أما في أميركا فتختلف آليات التعامل مع تخفيف الإجراءات، إلا أن بعض المؤسسات الأميركية، بما في ذلك «تيرينتي هيلث» ومقرها ميشيغان و«ماس جينيرال برينغهام» ومقرها بوسطن، أعلنتا أن اللقاحات ستكون إلزامية للبقاء في الوظيفة. في بريطانيا، علقت البلسون بولوك، الأستاذة الإكلينيكية للصحة العامة بجامعة نيوكاسل لوكالة «بلومبيرغ»، بعد تصويت المشرعين على إلزامية التطعيمات للعاملين في دور التمريض في إنكلترا اعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول وقالت: «إنها بداية منحدر زلق. لقد ألغى هذا الإجراء 120 عامًا من تشريعات وسياسات التطعيم التي تم بناؤها على الثقة والسربة الطبية». في إيطاليا، أصبحت لقاحات كورونا إلزامية للعاملين في مجال الرعاية الصحية منذ مايو/ أيار. يتزايد الدعم هناك من أجل الاستخدام الأوسع لشهادة اللقاح الرقمية للاتحاد الأوروبي، وهي إلزامية فقط للأحداث الكبرى وبعض الرحلات الخارجية وزيارات التمريض المنزلية. وأفاد استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «يوروميديا ريسيرش» الإيطالية بأن حوالي 68 في المائة من الإيطاليين يؤيدون السماح فقط للأشخاص الذين تم تطعيمهم بالكامل بالذهاب إلى المطاعم والفنادق ودور السينما والقطارات والطائرات. دول أخرى، بما في ذلك أيرلندا، تربط أيضا بين تناول الطعام في الأماكن المغلقة والتلقيح. وأقر نائب رئيس الوزراء ليو فارادكار بأن الخطة «غير كاملة»، لكنه قال إنها أفضل خيار متاح. في اليونان، أمام العاملين في دور رعاية المسنين مهلة حتى 16 أغسطس/ آب لتلقي التطعيم أو مواجهة وقف العمل. ستكون اللقاحات إلزامية للعاملين في مجال الرعاية الصحية اعتبارًا من 1 سبتمبر/ أيلول. واعتبارًا من يوم الجمعة أصبح إلزامياً الحصول على تصريح صحي للذهاب إلى المطاعم أو الحانات.

ربط السماح بارتياد المطاعم والمقاهي بتلقي اللقاحات

مساع للتحصين من المتحورات الجديدة (بيكولاس كوكوفليس/ Getty)

رؤية

السلام في ليبيا... ربح للجميع

احمد ذكر الله

كشف تقرير مهم صدر مؤخراً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أنّ تحقيق السلام في ليبيا يضمن مكاسب اقتصادية لدول الجوار، قدّرها بقيمة 161,9 مليار دولار بين عامي 2021 و2025، وجاءت مصر في المقدمة بمكاسب 99,7 مليار دولار، و29,8 مليار دولار للجزائر، و22,7 مليار دولار للسودان، و9,7 مليارات دولار لتونس. ووزع التقرير مصادر المكاسب بين مباشرة، للدول والشركات التي ستتولى إعادة الإعمار، وغير مباشرة ستنتج عن فرص العمل التي ستولدها هذه المشاريع، والتي من المؤكد عودتها بالنفع على عدد كبير من عمال الدول المجاورة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، علاوة على مكاسب التجارة البينية، والتي تتمثل في استيعاب السوق الليبية لصادرات تلك الدول. وهو ما يعني أنّ المكاسب الاقتصادية جراء تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا ستطاول معدلات النمو والاستثمار في هذه الدول، بالإضافة إلى تخفيز معدلات التجارة البينية، الأمر الذي سيخفّض الآثار السلبية لتداعيات انتشار فيروس كورونا على اقتصادات هذه الدول ويساهم في تسريع دوران عجلاتها الاقتصادية مرة أخرى، بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة باستيعاب نسبة ليست بالقليلة من القوى العاملة، وهو ما يخفف الكثير من الضغوط السياسية والاجتماعية التي تعصف بالاستقرار في تلك الدول، ويفرغ بعضاً من شحنات الغضب الجماهيري الناتج عن إهمال الحكومات غياب تحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها خلال سنوات ما بعد الربيع العربي.

بداية، يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل رئيس على الإنتاج النفطي، وتاريخياً تمثل عائدات النفط ما يزيد عن 90% من مصادر النقد الأجنبي للبلاد، وما يزيد عن 60% من الإيرادات العامة، كما يشكل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على استيعاب قطاع النفط نسبة مؤثرة من القوى العاملة في ليبيا والتي تتركز بصورة كبيرة في وظائف القطاع الحكومي.

وتشير خريطة محطات وصول النفط الليبي خلال العام الماضي إلى استحواذ أوروبا على نسبة تقارب 80% من الصادرات بسبب القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية التجارية والاستعمارية، وجودة أنواع الخام الليبي، قليل المحتوى الكبريتي، مما يسهل عمليات تكريره، في حين كان نصيب آسيا نحو 14%، والباقي بين أميركا اللاتينية وأفريقيا. شكل الدخل البترولي الضخم، وعدد السكان الضئيل في ليبيا، والمساحة الشاسعة، والقرب من القارة العجوز، بالإضافة إلى الإمكانات البترولية الضخمة من الإنتاج والاحتياطيات، علاوة على حقول الغاز الواعدة، ليس فقط في شرق المتوسط والتي يمكن للساحل الليبي أن يكون له نصيب معتبر فيها، لكن أيضاً داخل الحدود البرية، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى التي تزخر بها الأراضي الليبية، شكّلت جميعها من هذه الصحراء القاحلة مطمعاً للقوى الاستعمارية.

وزادت هذه الأطماع بعد الانقسام الليبي المسلح في أعقاب الثورة، والذي تقف خلفه قوى إقليمية ودولية باتت معروفة أطماعها في ثروات البلاد، ورغبتها في تعويض خسائر اقتصاداتها على حساب الشعب الليبي. صحيح أنّ هذا الانقسام الحاد هو نتاج طبيعي لنظام حكم القذافي الذي رسخ النزعات القبلية وأحبط أيّ محاولة لنقل الدولة إلى مصاف الدول الدستورية ذات المؤسسات، لكنّ الأطماع الاستعمارية ساهمت في تدعيم واستمرار هذه البيئة القابلة دوماً للانفجار.

نجد اليوم القوى الطامعة من إيطاليا وفرنسا وروسيا، والتي ترغب في اقتناص جزء من كعكة إعادة الإعمار، كما نجد القوة التركية الموجودة باتفاق مع الحكومة الليبية المعترف بها دولياً، علماً أنّ تركيا حققت توازن القوى ودعمت تلك الحكومة، إضافة إلى جيوش المرتزقة التي تساند الجنرال خليفة حفتر الذي مُني بهزائم متوالية، ويناوش لكي يجد موطئ قدم في ساحة المعركة.

وقد تعرّض الاقتصاد الليبي لهزة كبيرة عقب نجاح قوات حفتر في إيقاف تصدير النفط، الأمر الذي تسبب، وفق بيانات منظمة أوبك، في تقلص إنتاج البلاد من مستوى 1,1 مليون برميل تقريباً عام 2019 إلى 80 ألف برميل بحلول عام 2020، ولنا أن نستنتج أنّ ليبيا التي تشكل صادراتها النفطية 90% من إجمالي الصادرات، وأنّ عوائد تلك الصادرات في حال بلغ سعر البرميل 50 دولاراً فقط نحو 17 مليار دولار، بما يعني خسارة الاقتصاد ما يزيد عن 10 مليارات دولار، بسبب تخفيض الإنتاج وتوقفه في بعض الأحيان، علاوة على انخفاض أسعار النفط عالمياً، بسبب تداعيات فيروس كورونا، وقبلها الحرب النفطية. ولم تتوقف خسائر الاقتصاد الليبي الناجمة عن الانقسام عند النفط، فكان من الطبيعي أن تمتد إلى تراجع كبير في سعر صرف الدينار، والذي تراجع بنحو 300% مقابل الدولار منذ بداية العام الحالي.

أخيراً، السلام الليبي ربح لكلّ دول الجوار، وقد أخطأت الإدارة المصرية بانسياقها خلف الإمارات في دعم خليفة حفتر، حتى غدت أحد أطراف المعركة. ورغم تداركها الأمر بعد ذلك ومحاولتها التقارب مع الأطراف المختلفة، وتتويج ذلك بزيارات رسمية، في مقدمتها زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة للقاهرة، لكن يبدو أنّ استعادة دور الوسيط النزيه تحتاج إلى المزيد من الوقت لكسب الثقة المفقودة. كما أنّ انكفاء الجزائر على مشاكلها الداخلية والتي باتت تتعاظم في ظلّ أزمة السلع الغذائية الرئيسية، وتداعيات فيروس كورونا، أخرت كثيراً التشابك المكثف مع الشأن الليبي، والذي من المنتظر أن يلعب دوراً في تخفيف الأزمة الاقتصادية في الدولة. وبالمثل، انكفأ التونسيون على أوضاعهم الداخلية، وبدأوا رحلة مفاوضات فاشلة حتى الآن مع صندوق النقد الدولي، واضطروا إلى تغيير المسار والبحث عن مصادر تمويلية بديلة لمواجهة أزماتهم الاقتصادية الخانقة. وأخيراً، فإنّ حالة السيولة في السودان، وانشغالها بأزمة سد النهضة، علاوة على الأوضاع الداخلية البائسة، ربما لم تجعل الملف الليبي يبرز مطلقاً حتى الآن في التحركات السودانية.

عدّد تقرير «إسكوا» المكاسب الاقتصادية لدول الجوار جراء تحقيق السلام في ليبيا، وبيّن أنّ الربح منه للجميع، لكن ما زالت هذه الدول غائبة عن التدخل الحقيقي الفاعل لتحقيق هذا السلام، لا سيما أنّ الطرف المعرقل له دُعم لفترة طويلة من بعضها، ويمكنها التأثير عليه، ومن هنا يجب مناداة هذه الدول بمساعدة الأطراف الليبية على الوصول إلى السلام والاستقرار، ليس فقط حباً في الشعب الليبي وسعياً لتحقيق مصالحه، لكن أيضاً لمصلحة هذه الدول نفسها، والتي ستجني الكثير من المكاسب.